أنواع القاعدة القانونية

تنقسم القاعدة القانونية إلى قسمين قاعدة آمرة وقاعدة مكملة

القاعدة الآمرة

تعريف القواعد الآمرة: لا يجوز الاتفاق على مخالفة حكمها، سواء تضمنت أمرا أو نهيا، ترتب مخالفتها جزاء

القواعد المكملة:

تعريف القاعدة المكملة هي قواعد يمكن الاتفاق على مخالفتها، ولا يرتب ذلك أي جزاء، لأن القانون نفسه سمح للاشخاص بإمكانية مخالفتها.

معايير التمييز بين القاعدة الآمرة والمكملة

المعيار اللفظي: وهو أن تدل ألفاظ النص على إجبارية الإلزام أو إجبارية النهي أو الجواز: كيجب، لا يجوز ، يمنع، يحظر، مالم يقض القانون بخلاف ذلك بالنسبة **للقواعد الآمرة،** و يمكن، يجوز، يسمح، مالم يقض الاتفاق بخلاف ذلك ... بالنسبة **للقواعد المكملة.**

المعيار الموضوعي:وهنا لا يوجد لفظ يفيد الإلزام أو الجواز لكن يستنبط من موضوع وفحوى المادة، فنطرح السؤال هل يمكن للشخص مخالفة هذا الحكم الذي أتت به المادة، إذا كانت الإجابة نعم فالقاعدة مكملة، وإذا اتضح أننا لا يمكن أن نأتي بخلاف هذا الحكم كانت القاعدة آمرة.

تقسيمات القانون/ فروع القانون

ينقسم القانون إلى فرعين أساسيين: هما القانون العام والقانون الخاص

القانون العام

يقصد بالقانون العام مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات القانونية التي تكون الدولة طرفا فيها بوصفها صاحبة سلطة وسيادة ويمكن أن تتمثل فروع القانون العام في:

- القانون الدولي العام
- القانون الدستوري
- القانون المالي
- قانون الضمان الإجتماعي
- القانون الجنائي
- قانون الضرائب

قانون الوظيفة العامة

القانون الخاص

يقصد القانون الخاص مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد

يمكن أن تتمثل فروع القانون الخاص في:

- القانون المدني
- قانون الأسرة
- قانون العمل
- القانون التجاري
- قانون الدولي الخاص
- القانون البحري